Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (3)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15 –2020، العدد (3)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

اثر كفاية التمويل المصرفي والضمانات في تطوير صناعة الدواء في السودان

هدى محمد سلمان محمد احمد
أحمد علي احمد
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
hodasalman777@gmail.com

المستخلص

تناولت الدراسة اثر كفاية التمويل المصرفي والضمانات في تطوير صناعة الدواء في السودان من خلال دراسة كفاية التمويل المصرفي وتوفير الضمانات وبيان اثرها على تطوير صناعة الدواء. تمثلت اهمية الدراسة التطبيقية في الوقوف على تجربة البنك المركزي في تمويل صناعة الدواء، والوقوف على اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه الصناعة والمساهمة في ايجاد الحلول المناسبة لها. استندت الدراسة على فروض تمثلت في توجد علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين كفاية التمويل المصرفي المقدم للمصانع وتطوير صناعة الدواء في السودان، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توفير الضمانات وتطوير صناعة الدواء. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، توجد علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين كفاية التمويل المصرفي وتطوير صناعة الدواء ويعتبر توفير التمويل اهم مقوم لمصانع الادوية، توجد علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين توفر الضمانات وتطوير صناعة الدواء وحجم الضمانات المطلوبة لدى المصارف من مصانع الادوية يستوجب اعادة النظر فيها من بنك السودان. اوصت الدراسة بمراجعة السياسات التمويلية لبنك السودان خاصة فيما يخص بحجم الضمانات التي تطلبها من مصانع الادوية وانشاء بنك صناعي متخصص بتقديم التمويل وبناء سياسة التوطين الدوائي في السودان دون ان تتقاطع معها سياسات اخري .

الكلمات المفتاحية : التمويل المصرفي ، مصنع الادوية ، مستودع الدواء.

المحور الاول: المقدمة

أولاً : الاطار المنهجي

تمهيد

تعتبر صناعة الأدوية من أهم القطاعات الإستراتيجية وأكثرها حيوية نظراً لارتباطها بصحة الإنسان. بدأت الصناعة الدوائية في السودان عام 1961م بإنشاء مصنع الصناعة الكيماوية السودانية وأعقبه مصنع لشركة نيوكلاس البريطانية عام 1964م وتم تأسيس شركة سيجماتاو في عام 1982م تم افتتاح مصنع معامل اميفارما عام 1983م.

تعتبر الصناعة الدوائية في السودان صناعة تقليدية تفتقر إلى وجود قاعدة تقنية قادرة على اكتشاف أو توفير المواد الفعالة أو حتى تحقيق تطوير ملموس وذلك لعدم وجود أبحاث أو بنوك تقدم تمويلاً مجزياً للبحث والتطوير ومن هنا تنبع أهمية التمويل المصرفي في صناعة الدواء وذلك لأن تصنيع الدواء يحتاج إلى ميزانيات ضخمة لصناعة وتطوير واكتشاف الأدوية الجديدة وإحلال أدوية أكثر فعالية من أدوية وعقاقير حالية ويظهر اثر التمويل المصرفي في مساهمته لتشجيع شركات ومعامل الأدوية على صناعة وإنتاج الدواء بالسودان مما ينعكس إيجاباً على المواطنين في قلة التكلفة مقارنة مع الأدوية المستوردة.

مشكلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي حالت دون مساهمة تلك المصارف بفاعلية في تمويل صناعة الدواء. وذلك من خلال الاتي :

1. ما هو أثر كفاية التمويل المصرفي على تطوير صناعة الدواء؟
2. ما هو أثر توفر الضمانات على تطوير صناعة الدواء؟

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية :

1. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة المتخصصة في هذا المجال بالسودان.
2. تعتبر إضافة علمية للمكتبة العربية والباحثين والمتخصصين في هذا المجال.
3. أهمية الدراسة في تطوير صناعة الدواء بالسودان.

الأهمية العملية :

1. الوقوف على تجربة المصارف السودانية في تمويل صناعة الدواء
2. تسليط الضوء على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الدواء.
3. المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والمعوقات التي تواجه صناعة الدواء .

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الاهداف التالية :

3.بيان أثر كفاية التمويل المصرفي على تطوير صناعة الدواء.

4.بيان أثر توفر الضمانات على تطوير صناعة الدواء.

فرضيات الدراسة

اختبرت الدراسة الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية التمويل المصرفي المقدم لمصانع الأدوية وبين تطوير صناعة الدواء في السودان.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر الضمانات التي تطلبها المصارف من مصانع الأدوية وبين تطوير صناعة الدواء

منهجية الدراسة

تم اتباع الطرق العلمية والمناهج العلمية المتعارف عليها في البحث العلمي وتم الاعتماد علي اداة الاستبيان كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيان واثبات الفروض .

ثانياً :الدراسات السابقة

دراسة : يوسف (2000م)

تناولت الدراسة التغير الذي طرأ على قطاع الخدمات الصحية وبالاخص في مجال الدواء بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في السودان جعل من الاهمية بمكان دراسة حركة اسعار الدواء والاسباب والعوامل والصعوبات المرتبطة بهذه الحركة بالتركيز على دور شركات الادوية الخاصة العاملة في مجال استيراد الدواء وما مدى تأثير اسعار الصرف في حركة اسعار الدواء. اهمية الدراسة تنبع من ان سلعة الدواء من السلع الضرورية لصحة وحياة الانسان وتسليط الضوء على بعض العوامل المؤثرة على اسعار هذه السلعة يعتبر من الاولويات لتحقيق التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية، ويهدف البحث إلى توضيح السياسات العامة للدولة فيما يخص الدواء وابراز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات العلاجية مع توضيح لأثار سعر الصرف على حركة اسعار الدواء بجانب مؤثرات اخرى كالمنافسة والاحتكار وطبيعة الطلب على سلعة الدواء وتأثير الجهات التي يستورد منها الدواء. اختتم الباحث بالنتائج والتوصيات التي اوضحت ان هنالك تأثيرات قوية لاسعار الصرف على اسعار الادوية، وعلى ضوء النتائج اوصى الباحث بالاستمرار في الاجراءات والسياسات التي وضعتها الدولة فيما يخص النقد الاجنبي حيث يؤدي ثبات سعر الصرف إلى ثبات اسعار الادوية والعمل على تعزيز عنصر المنافسة السعرية وذلك بالحد من الاجراءات التي تحد من عمل قوى العرض والطلب حتى يؤدي ذلك إلى انخفاض الاسعار في المستقبل.

دراسة : احمد (2000م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور صناعة الادوية في الخرطوم بحري، والتعرف على العوامل التي قادت إلى توطنها والمشاكل التي تعترضها كذلك التعرف على الاثار البيئية التي تحدثها هذه الصناعة واستخدمت هذه الدراسة عدد من مناهج البحث العلمي خاصة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي الاحصائي. اظهرت نتائج الدراسة ان صناعة الادوية في الخرطوم بحري شهدت تطوراً ملحوظاً وان هنالك مشاكل تعترضها اهمها التمويل والتسويق والمواد الاولية والطاقة الكهربائية. ويرد توطن صناعة الادوية في الخرطوم بحري إلى عامل السوق والرغبات الشخصية والنقل والقوى العاملة والتسهيلات الحكومية والطاقة الكهربائية بالاضافة إلى خدمات المياه والصرف الصحي والندوات والدورات التدريبية والخاصة بالتصنيع الدوائي. كذلك اظهرت نتائج الدراسة ان صناعة الادوية بالخرطوم بحري لا تؤثر سلباً على صحة العاملين بها. امنت التوصيات على ضرورة تشجيع قيام مصانع الادوية في ولايات السودان المختلفة وتبني الدولة قيام مصنع لانتاج المواد الفعالة من النباتات والاعشاب الطبية التي يذخر بها السودان.

المحور الثاني : الاطار النظري

أولاً : التمويل المصرفي

1.مفهوم التمويل المصرفي:

عرف التمويل المصرفي بأنه التمويل الذي يقدم بواسطة البنوك بأنواعها المختلفة بالإضافة إلي التمويل المقدم من البنوك الدولية والمؤسسات التمويلية الدولية الأخرى. ويأخذ التمويل المصرفي صور متعددة أكثرها إنتشاراً القروض المصرفية قصيرة الأجل مدتها لا تزيد عن سنة ثم تليها القروض متوسطة الأجل , بالإضافة إلى المساهمة المباشرة في تأسيس وملكية المشروعات بغرض التملك أو المتاجرة (صالح، 2006م، ص282). كما عرف بانه القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي في مختلف أشكالها ولقد إرتبطت مفاهيم التمويل المصرفي المعاصر بنشأة المصارف المعاصرة وتطورها عبر الزمن منذ تجارب المدن الايطالية القديمة (صوان، 2001م، ص 1).

2. أهمية الائتمان المصرفي:

يلعب التمويل المصرفي دوراً هاماً في إشباع الحاجات التمويلية للمنشأة الاقتصادية لمقابلة تمويل رأس المال الثابت , وتمويل رأس المال العامل. وتحتل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام بين توظيفات البنوك التجارية وغير التجارية. فبينما تشكل القروض والتسهيلات الجانب الأكبر من محفظة القروض لدى البنوك التجارية تتراجع من حيث الأهمية النسبية لدى البنوك غير التجارية التي تهتم أساساً بالقروض المتوسطة الأجل (عبد الحميد، 2010، ص 15).

3. أنواع التمويل المصرفي:

تمنح القروض أو الائتمان في صورة إعتماد وهو حساب مفتوح حيث يتم السحب بحسب رغبة العميل ويمكن أن تأخذ الصور التالية (مكاوي، 2010، ص 13) :

أ.من حيث نوع الإلتزام تجاه البنك :

i. تسهيلات نقدية مباشرة هي بدورها تنقسم إلى : تسهيلات قصيرة الأجل، قروض طويلة الأجل.

ii. تسهيلات(التزامات عرضية) وتنقسم إلى : خطابات الاعتماد المستندية، خطابات الضمان.

ب.القروض وفقاً لآجال الاستحقاق :

i. قروض قصيرة الأجل .
ii. قروض متوسطة الأجل .

ج. القروض وفقاً لنوع الضمان وتنقسم إلى : قروض بضمانات (عينية ، شخصية) ، قروض بدون ضمان(الصواري، 1987م، ص 135).

د.القروض وفقاً لأسلوب الاستخدام :

i. قد يستخدم القرض مرة واحدة.
ii. قد يمنح في شكل إعتماد حساب جاري ليسمح للعميل بان يسحب في أي وقت دفعات من التمويل بشرط عدم تجاوز المديونية المصرح بها للتمويل.

هـ. القروض وفقاً لأسلوب السداد :

قد يتم التمويل دفعة واحدة في تاريخ محدد , أو علي أقساط شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية متساوية أو غير متساوية القيمة.

و.القروض وفقاً للشكل القانوني : التمويل (للشركات المساهمة، لشركات التوصية البسيطة، لشركات التضامن، للأفراد والمنشآت الفردية، للحاجات).

ز. القروض وفقاً للقطاعات : تمويل القطاع (التجاري ، الصناعي، الزراعي، الخدمي) .

4. مصادر التمويل المصرفي :

أ. **مصادر التمويل الخارجية** : هي الموارد التي تتحصل عليها من جهات أخري وتشمل حقوق المودعين والدائنين وتتمثل في الودائع المختلفة بالمصرف والتي يتاح للمصرف إستخدامها (رحمة، 2006م، ص 25).

ب. **حسابات المصاريف الدائنة** : تتمثل في المستحقات للمصرف المركزي والمصارف الأخرى. تبرز في القروض من البنك المركزي لسد العجز في نسبة الاحتياطي وأيضا في السيولة الاحتياطية عند حالات السحب المفاجئ من بعض كبار العملاء ثم المصدر المتمثل في تناول السيولة بين المصارف.

ج. **مصادر التمويل الداخلية الذاتية** : تتمثل في رأس المال المصرفي والاحتياطات والأرباح غير الموزعة و المخصصات المختلفة.

5.مصادر تمويل المشروعات:

يعتمد التمويل أولا على مقدرة أصحاب المشروعات الذاتية , ويعتبر مهماً لأنه المصدر السريع لإمداد المشروع بالأموال سواء النقدية أو الفنية أو الآلية أو الرأسمالية. ومصدر الأموال الداخلية إما أن يكون بطريقة مباشرة ومنها الديون المعادة من الغير أو بطريقة غير مباشرة منها هبوط الأسعار والمسحوبات أو الديون، و أن الأموال من المصادر الداخلية أو الذاتية تختلف باختلاف حجم المشروع حيث يعتمد كل مشروع على الجهة التي قامت بتأسيسه (يوسف، 2006م، ص 30).

6. مخاطر التمويل المصرفي :

المخاطر في اللغة هي: (الإشراف علي الإهلاك وخوف التلف) وإصطلاحاً (هي حالة أو وضع يكون فيه احتمال الخسارة). وكلما كانت الخسارة المحتمل حدوثها كبيرة الحجم كلما زاد عنصر المخاطرة في الإقدام علي الفعل , والمخاطر بهذا ملازمة لأي عمل يقوم به الفرد أو المؤسسة ,ولكن تكتسب أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات مالية (حماد، 2003م، ص 15-16). وهي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة المقرض أو الجهة المصدرة للسند علي الوفاء بالتزاماتها التعاقدية , مما يترتب علية خسائر مالية جسيمة قد تؤدي إلي إفلاس المؤسسة المالية ,فقد تفشل تلك المؤسسات في بعض الأحيان في الحصول على معدل العائد علي القروض والاستثمارات المالية وغيرها من الالتزامات التعاقدية أكثر من سعر الفائدة الذي نصت عليها تلك العقود بالرغم من ذلك يوجد إحتمال عدم تحصل أصل تلك القروض والاستثمارات وكذلك الفوائد المتعلقة بها(ابو فخر وآخرون، 2010م، ص 91).

أ.أنواع المخاطر المصرفية :

تعتبر المصارف من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر , وذلك بحكم قيامها بدور الوسيط المالي (استقطاب الموارد وإقراضها) من التطور المستمر في العمل المصرفي تولدت أنواع متعددة من المخاطرة , وفي ظل عدم إدارتها بصورة جيدة أصبحت من أهم مسببات الأزمة المصرفية التي تواجهها المصارف في عالم اليوم , لهذا فان دراسة المخاطر يشكل أهمية خاصة للمصارف (يعقوب، 2008م، ص 22).

أن المخاطر المصرفية أما أن تكون مخاطر مالية أو مخاطر غير مالية والمخاطر المالية تصنف إلي مخاطر سوق ومخاطر الائتمان ومخاطر سيولة، أما المخاطر الغير مالية فتشمل مخاطر التشغيل ومخاطر الرقابة والمخاطر قانونية بجانب مخاطر أخري لا مجال لحصرها.

i. **مخاطر السوق :**مخاطر السوق هي المخاطر التي تنتج لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير في أحوال المصارف , أي متغيرات جزئية (يعقوب، 2008م، ص 23).

ii. مخاطر أسعار الفائدة :

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها المخاطر الناشئة من تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة وعدم استقرارها(حماد، 2003م، ص203). فالبنك قد يتعرض لهبوط إيراداته بسبب هبوط أسعار الفائدة , وهناك مصدر آخر لهبوط أسعار الفائدة يتمثل في الخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية، وأبرز مثال لذلك هو الرفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت , فالمقترض يمكنه سداد القرض والإقتراض بسعر جديد عند انخفاض أسعار الفائدة انخفاضا مقدرا حتى يستطيع أن يحقق وفورات بتخفيض تكلفة التمويل بالنسبة له (بابكر، 2002م، ص 9-11).

ب.طرق معالجة المخاطر الائتمانية في البنوك :

تتبني المصارف التقليدية أساليب متطورة في أساليب منح الائتمان وفي إدارة مخاطرة، يمكن أن نذكر منها الآتي(ابراهيم، 2010م، ص 196):

- تبني إجراءات صارمة لمنح الائتمان للتأكد من الطاقة الائتمانية للعميل وقدرته علي السداد في الوقت المحدد.
- اخذ الرهون والضمانات الشخصية والعينية والتأكد من قدرة المصرف على استخلاص حقوقه منها من الناحية القانونية والعملية.

- تبني إجراءات صارمة في المتابعة والتمويل سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الوكلاء والمحصلين ومكاتب المحاماة.
- تطوير صيغ لتحويل الديون إلي أوراق مالية صكوك قابلة للتداول أو البيع إلى طرف ثالث .

ج.المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية :

تختلف الديون المصرفية في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية ولهذا اثر مهم علي المخاطر الائتمانية.

أن البنوك الإسلامية بوضعها الحاضر حيث تمثل الديون الغالبية العظمى في أصول المصرف تواجه مخاطر أعلي نسبيا من البنوك التقليدية، وذلك لأنها تفتقر إلى طرق معالجة مخاطر الديون ضمن النطاق المباح إلا أن نموذج المصرف الإسلامي الذي لا تشكل الديون إلا جزءا يسيراً من جملة أصوله وتحول محفظته الاستثمارية أنواعا متعددة من المشاركات وعقود التأجير والمضاربة، فالإمكانات المتاحة ضمن نطاق الجواز الشرعي كافية لمواجهة مصادر الخطر(ابراهيم، 2010م، ص 198).

ثانياً: الضمانات المصرفية

نتيجة للمخاطر التي تقع فيها المصارف التجارية ,سواء كان من قبل السياسات العامة التي تنتهجها الدولة أو عن طريق العملاء الذين يتلقوا تمويل , يلجا البنك إلى إجراء مجموعة من الضمانات المصرفية بحيث تضمن له حقه من العملية التمويلية وحتى يضمن البنك حماية حقه من المخاطر يقوم بإجراء مجموعة منها الضمانات التي يقدمها العميل وتعرف بالضمانات الشخصية وخطابات الضمان التي يطالب بها البنك وقد تكون الضمانات عن طريق الرهن العقاري وغيرها.

1. ماهية الضمانات المصرفية (عطا المنان ن 2005م، ص 126).
2. الضمانات المقبولة و أنواعها .

بعض أنواع الضمانات المستخدمة في البنوك :

1.الرهن العقاري (جمهورية السودان، قانون المعاملات المدنية , م 727, ص219.).
2.ضمانات البضائع والمحاصيل (الحيازى): (جمهورية السودان، قانون المعاملات المدنية, م766, ص 226).
4.الرهن التجاري أو الحيازي للآلات ومعدات المصنع (جمهورية السودان، قانون المعاملات المدنية لسنة , 1984م ,م 785 , ص 231).
5.الرهن العائم علي جميع الممتلكات.
6.الضمانة الشخصية (جمهورية السودان، قانون المعاملات المدنية م 484, ص145).
7.الضمانة المصرفية .
8.خطاب الضمان : خطاب الضمان عقد كفالة بالمال (أبو بكر،2014م، ص48).

خطاب الضمان يكون له نصيب الربح الذي يعود للعميل من ضمان من محيل الضمان أو العملية المضمونة وضمان العمل من نوع العمل. وقد جاء في المادة (1247) في مجلة الأحكام العدلية ما يلي : (إذا أخذ واحد من أرباب الصنائع تلميذاً عنده وأعلمه ما تقبله وتعهده من العمل بنصف أجرته فيكون جائزاً , والكسب يعني الأجرة المأخوذة من أصحاب العمل كما يكون نصفها مستحقاً لذلك التلميذ بعمله ويكون نصفها مستحقا للأستاذ أيضا بتعهده وضمان العمل , فالمثال المذكور قدر حق المتعهد والضامن) (العقدي، د.ت، ص 111).

يرجع الأخذ بهذا الرأي للتغلب على المشاكل الفقهية المرتبطة بكفالة الربا المحرم ويوضح ابن عابدين المنح بان الكفيل مقرض في حق المطلوب , إذا حق المطلوب وإذا شرط له جعل مع ضمان المثل فقد شرط له الزيادة علي ما أقرضه فهو باطل لأنه ربا (نور الدائم وآخرون، 2005م، ص 52).

9.الضمانات العينية : المعادن الثمينة، الأرصدة الدائنة .

ثالثاً: الأداء التمويلي للجهاز المصرفي في السودان

عبر المسيرة التاريخية للجهاز المصرفي السوداني نجد أن الخدمة الإقراضية التي يقدمها ذلك الجهاز قد مرت بعدة مراحل إذ إننا وبقراءة تاريخية لتلك المسيرة التمويلية نجد أن حجم القروض المصرفية يتذبذب صعوداً وهبوطاً وفقا لملابسات الوضع الاقتصادي والتشريع المصرفي. (أبو بكر،2014م، ص56).

المحور الثالث : الدراسة الميدانية

يشتمل هذا الجزء على اجراءات الدراسة الميدانية والتى تتمثل في منهج واسلوب جمع البيانات ومعالجتها احصائياً وتفسيرها, واجراء اختبارات الثبات والصدق للتأكد من صلاحيتها بالاضافة الى وصف لمجتمع وعينة الدراسة والاساليب الاحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً: منهج الدراسة

استخدام المنهج الوصفي التحليلي يتلاءم وطبيعة المشكلة موضوع الدراسة والتي تلقى الضوء على جوانبها المختلفة عند طريق السرد والتحليل المركز, والفهم العميق لظروفها , ولجمع المعلومات التي تزيد من توضيح أبعادها المختلفة. ويعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في العلوم الاجتماعية والانسانية (عطوي، 2001م، ص 123-124).

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات الصلة بالمشكلة المدروسة , وبناءا" على مشكلة الدراسة وأهدافها فأن المجتمع المستهدف يتكون من مصانع الأدوية فى ولاية الخرطوم تعتمد البحث علي اختيار عينه قصدية والبالغ عددها (8) مصانع, حيث تم توزيع عدد (205) إستبانة على مجتمع الدراسة وتم استرجاع (164) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (80)% ويعتبر معدل الاستجابة من المعدلات العالية باعتباره يفوق الحدود المتعارف عليها (75)% ولعل الارتفاع النسبي للردود يمكن إرجاعه إلى المتابعة المستمرة من جانب الباحثه. بيانها كالآتي:

جدول رقم (1) : الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	205	%100
الاستبيانات التي تم إرجاعها	164	%80
الاستبيانات التي لم يتم إرجاعها	41	%20
الاستبيانات غير صالحة للتحليل	0	0
الاستبيانات الصالحة للتحليل	164	%80

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

ثالثاً: أداة الدراسة

تتمثل أداة جمع البيانات التي اعتمدت عليها الدراسة في الحصول على البيانات الأولية على قائمة استقصاء تم إعدادها وتطويرها بناء على الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

رابعاً: مقياس الدراسة

تم قياس درجة الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)، والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى اوافق بشدة، كما هو موضح في جدول رقم (2).

جدول رقم (2) : مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	اكبر من80%	درجة موافقة مرتفعه جداً
أوافق	4	%80-70	درجة موافقة مرتفعه
محايد	3	%69-50	درجة موافقة متوسطة
لأوافق	2	%49-20	درجة موافقة منخفضة
لأوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جداً

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

علية فإن الوسط الفرضي للدراسة كالآتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع الأوزان على عددها(5+4+3+2+1)/ 5 = (5/15) =3). وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة , وعلية كلما ذاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة , أما إذا انخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة. وعلية وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي اكبر من 60%). وفى المقابل تكون الفقرة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أقل من 60%).

خامساً: تقييم أدوات القياس

من الصفات الأساسية التي ينبغي توافرها أيضا" في أداة جمع البيانات قبل الشروع في استخدامها هي خاصية الثبات وهى تشير إلى درجة خلو المقياس من الأخطاء , وبصفة خاصة الأخطاء العشوائية , وتكمن أهمية قياس درجة ثبات وصدق المقياس في ضرورة الحصول على نتائج صحيحة كلما تم استخدامها , فالمقياس المتزبزب لا يمكن الاعتماد عليه ولا الأخذ بنتائجه ومن ثم ستصبح النتائج مضللة وغير مطمئنة , وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

1/ صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة , وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من :

(أ). اختبار صدق محتوى المقياس:

يقصد بصدق المقياس تحديد إلى اى درجة يقيس المقياس الغرض المصمم من أجله , وللتحقق من صدق المقياس فقد اعتمد الباحث على الصدق الظاهري وفى هذا الصدد قام الباحث بعرض مسودة أداة القياس على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (8) من المحكمين في مجال موضوع الدراسة كما هو موضح في، وقد طلب من المحكمين إبداء أرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف. وبعد أن تم استرجاع الاستبانة من جميع المحكمين تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات لتصبح أكثر ملائمة , وحذف بعض الفقرات وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية وبذلك أصبحت الأداة صالحة لقياس ما وضعت له. وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية.

(ب)/ صدق الاتساق الداخلى:

يتم فيه ايجاد قوة الارتباط بين درجات فقرات الأداة ودرجات ابعادها التى تنتمى لها وقد تم حساب الاتساق الداخلى للأداة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكلية له كما هو موضح فى الجداول التالية:

1/ صدق الاتساق الداخلى لعبارات كفاية التمويل المصرفى:

فيما يلى جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد كفاية التمويل المصرفى والدرجة الكلية للبعد:

جدول رقم (3) : معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد كفاية التمويل المصرفى بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يعتبر توفر التمويل أهم مُقوّم لمصانع الأدوية.	0.81	0.000
2	يعتمد تطور صناعة الدواء على كفاية التمويل المصرفي المقدم لمصانع الأدوية.	0.84	0.000
3	التمويل المصرفي المقدم لمصانع الأدوية لا يكفي أعمال التسيير والتشغيل.	0.72	0.000
4	التمويل المصرفي المقدم لمصانع الأدوية لا يحدث التطور المطلوب لصناعة الدواء.	0.74	0.000
5	يؤثر عدم كفاية التمويل المصرفي المقدم لمصانع الأدوية سلباً على تطور صناعة الدواء.	0.69	0.000
6	يجب ان لا يعتمد تطور صناعة الدواء على التمويل المصرفي.	0.70	0.000
7	يقتضي عدم كفاية التمويل المقدم من المصارف لمصانع الأدوية بحث إدارة المصانع عن ممولين آخرين خلاف المصارف.	0.85	0.00
8	تبني أصحاب مصانع الأدوية لانتهاج أسلوب الدمج يتغلب على مشكلة عدم كفاية التمويل المصرفي.	0.74	0.00
9	توافر المقدرات المالية الذاتية لأصحاب مصانع الأدوية يقضي على مشكلة الاعتماد على المصارف لتمويلها.	0.75	0.00
10	ربط منح التراخيص لمصانع الأدوية بقدراتها المالية الحقيقية يطور صناعة الدواء.	0.62	0.00

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

يتضح من الجدول رقم (3) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات بعد كفاية التمويل المصرفى دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

2/صدق الاتساق الداخلى لعبارات بعد توافر الضمانات:

فيما يلى جدول يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد توارف الضمانات والدرجة الكلية للبعد:

جدول رقم (4) : معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد توافر الضمانات بالمجموع الكلي

م	العبارات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	إشتراط المصارف لتوفير الضمانات عند تمويل مصانع الأدوية يحول دون إمكانية حصول أصحاب المصانع على الأموال اللازمة لتنفيذ أعمالهم.	0.86	0.000
2	تعجز العديد من مصانع الأدوية لتوفير الضمانات التي تطلبها المصارف.	0.75	0.000
3	يرتبط تطور صناعة الدواء على توافر الضمانات التي تطلبها المصارف من مصانع الأدوية.	0.81	0.000
4	الضمانات التي تطلبها المصارف لا تتوافق مع الإمكانيات المالية لمصانع الأدوية.	0.72	0.000
5	أصحاب مصانع الأدوية ذوي المقدرات المالية العالية هم القادرون على توفير الضمانات المصرفية.	0.83	0.000

6	القادرون مالياً من أصحاب مصانع الأدوية هم المستفيدون من التمويل المقدم من المصارف لتطوير صناعة الدواء.	0.77	0.00
7	عدم قدرة أصحاب المصانع لتوفير الضمانات المصرفية المطلوبة يحول دون تطور صناعة الدواء.	0.80	0.00
8	التعاون بين الدولة ممثلة في بنك السودان ومصانع الأدوية للبحث في توفير ضمانات غير تقليدية لمصانع الأدوية يسهم في تطوير صناعة الدواء.	0.82	0.00
9	يجب التعامل في توافر الضمانات التي تطلبها المصارف من مصانع الأدوية من منظور تحقيق مصانع الأدوية لمبادئ الأمن والسلامة الصحية.	0.78	0.00
10	حجم الضمانات المطلوبة لدى المصارف من مصانع الأدوية يستوجب إعادة النظر فيها من بنك السودان.	0.80	0.00

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

يتضح من الجدول رقم (4) أن معاملات الارتباط لجميع عبارات بعد توافر الضمانات دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

(ج)/ الصدق البنائى :

يعتبر الصدق البنائى أحد مقاييس صدق الأداة الذى يقيس مدى تحقق الأهداف التى تريد الأداة الوصول اليها ويبين مدى ارتباط كل بعد من ابعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الأداة ووفقاً لهذه الطريقة سيتم اختبار الثبات عن طريق تقدير معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة بالمجموع الكلى حيث تم تقدير قيم معامل الارتباط لجميع محاور بالمجموع الكلي، وفيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (5) : معامل ارتباط ابعاد محور الدراسة بالمجموع الكلي

م	البعد	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	كفاية التمويل المصرفى	0.80	0.000
2	توافر الضمانات	0.84	0.000

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

يتضح من الجدول رقم (5) أن جميع ابعاد محور الدراسة لها علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه. وبذلك تعتبر جميع ابعاد الأداة تقيس ما وضعت لقياسة.

(2)/ ثبات الاستبانة:

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة) (عبد الفتاح،1981م، ص 560). وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه, وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس اعتمدت الدراسة على معامل إلفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل الفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلي. وتعتمد معادلة الفا كرونباخ على تباينات أسئلة الاختبار، وتشترط أن تقيس بنود الاختبار سمة واحدة فقط، ولذلك قامت الباحثه بحساب معامل الثبات لكل محور على إنفراد، ثم قام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس ككل، من خلال صيغة معادلة الفأ كرنباخ:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن}}{\text{ن} - 1} \left(1 - \frac{\text{مجموع تباينات الأسئلة}}{\text{تباين الدرجات الكلية}}\right)$$

الجدول التالي يوضح قيم معاملات ألفا كرنباخ لجميع محاور الدراسة:

جدول رقم(6) : نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس محاور الدراسة

م	البعد	عدد العبارات	قيمة ألفا كرنباخ
1	كفاية التمويل المصرفى	10	0.82
2	توفر الضمانات	10	0.79
	اجمالى المحاور	20	0.81

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

من الجدول رقم (6) نتائج اختبار الصدق لجميع محاور الدراسة اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات لجميع محاور الدراسة حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى لمحاور الدراسة (0.81) وهو ثبات وصدق مرتفع جدا ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس (محاور الدراسة) تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم أستخدام الأدوات الاحصائية التالية

(1)/ إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة وذلك باستخدام " كل من: أ/اختبار الصدق الظاهري.ب/معامل إلفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha). وتم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداء.

(2)/ أساليب الإحصاء الوصفي:

وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال :

أ/ التوزيع التكراري لعبارات ابعاد ومحاور الاستبانة: ذلك للتعرف على التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على عبارات فروض الدراسة.

ب/ الوسط الحسابي: تم اعتماد هذا الأسلوب الاحصائى لوصف أراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية ,وهو أكثر عمومية من الوسط الحسابي العتيادى , حيث أن الوسط الحسابي الاعتيادي يعد حالة خاصة من الوسط الحسابي المرجح عندما ينظر إلى كافة المفردات بنفس الأهمية (الوزن).

ج/الانحراف المعياري: تم استخدام هذا المقياس لمعرفة مدى التشتت في أراء المستجيبين قياسا" بالوسط الحسابي المرجح.

(3)- تحليل الانحدار:

تم استخدام تحليل الانحدار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة. كما يتم الاعتماد على معامل التحديد (R2) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات أيضاً يتم الاعتماد على اختبار (T) لقياس مدى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات ووفقاً لهذا الاختبار يتم مقارنه القيمة الاحتمالية (Prob) للمعلمة المقدرة مع مستوى المعنوية 5%فإذا كانت القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم وبالتالي تكون المعلمة غير معنوية إحصائياً, إما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل اى أن النتيجة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الإحصاء الوصفي لعبارات محاور الدراسة

يشتمل هذا الجزء على التحليل الاحصائى لعبارات محاور الدراسة حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي اكبر من 60%). وفى المقابل تكون الفقرة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أقل من 60%).

فيما يلي نتائج التحليل الاحصائى للعبارات التى تقيس محاور الدراسة وذلك على النحو التالى:

المحور الأول: التمويل المصرفى

فيما يلي نتائج التحليل الاحصائى لابعاد محور التمويل المصرفى بالمجتمع موضع الدراسة وذلك على النحو التالى:

(1)/ بعد كفاية التمويل المصرفى

جدول رقم (9) : التحليل الاحصائى الوصفى لعبارات بعد كفاية التمويل المصرفى

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	يعتبر توفر التمويل أهم مُقوّم لمصانع الأدوية.	4.69	0.690	%93.8	مرتفعة جدا	1
2	يعتمد تطور صناعة الدواء على كفاية التمويل المصرفي المقدم لمصانع الأدوية.	4.24	0.736	%84.8	مرتفعة جدا	2
3	التمويل المصرفي المقدم لمصانع الأدوية لا يكفي أعمال التسيير والتشغيل.	4.08	0.891	%81.6	مرتفعة جدا	3
4	التمويل المصرفي المقدم لمصانع الأدوية لا يحدث التطور المطلوب لصناعة الدواء.	3.86	0.978	%77.2	مرتفعة	7
5	يؤثر عدم كفاية التمويل المصرفي المقدم لمصانع الأدوية سلباً على تطور صناعة الدواء.	4.05	0.881	%81.0	مرتفعة جدا	4
6	يجب ان لا يعتمد تطور صناعة الدواء على التمويل المصرفي.	3.29	1.291	%65.8	متوسطة	10
7	يقتضي عدم كفاية التمويل المقدم من المصارف لمصانع الأدوية بحث إدارة المصانع عن ممولين آخرين خلاف المصارف.	3.88	0.856	%77.6	مرتفعة	6

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
8	تبني أصحاب مصانع الأدوية لانتهاج أسلوب الدمج يتغلب على مشكلة عدم كفاية التمويل المصرفي.	3.34	1.096	%66.8	متوسطة	9
9	توافر المقدرات المالية الذاتية لأصحاب مصانع الأدوية يقضي على مشكلة الاعتماد على المصارف لتمويلها.	3.78	1.162	%75.6	مرتفعة	8
10	ربط منح التراخيص لمصانع الأدوية بقدراتها المالية الحقيقية يطور صناعة الدواء.	4.01	0.953	%80.2	مرتفعة جدا	5
	جميع العبارات	3.92	0.952	78.4%	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

يتضح من الجدول رقم (9) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي لجميع عبارات بعد كفاية التمويل المصرفى اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) واكبرمن الوزن النسبي (60%) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على مستوى فى مجتمع لدراسة بمستوى استجابة مرتفعة حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (3.92) وبانحراف معياري (0.952) وأهمية نسبية (78.4)%.

2/ ويلاحظ من الجدول أن العبارة (**يعتبر توفر التمويل أهم مُقوّم لمصانع الأدوية**) جاءات في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.69) بانحراف معياري (0.690) وبأهمية نسبية بلغت (93.8)%.

بينما جاءات فى المرتبة الأخيرة العبارة (**يجب ان لا يعتمد تطور صناعة الدواء على التمويل المصرفي**) حيث بلغ متوسطها (3.29) وبانحراف معياري (1.292) وأهمية نسبية بلغت (65.8)%.

اختبار فروض الدراسة

الفرضية الأولي :توجد علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين كفاية التمويل المصرفي المقدم للمصانع، وتطوير صناعة الدواء في السودان

ولإثبات هذه الفرضية استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطى البسيط لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله (كفاية التمويل المصرفى) و والمتغير التابع ويمثله (تطوير صناعة الدواء). وفيما يلى نتائج التقدير:

جدول رقم (10) : نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين كفاية التمويل المصرفى وتطوير صناعة الدواء:

الفرضية الأولى	معامل الانحدار (B)	قيمةT	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
العلاقة كفاية التمويل المصرفى وتطوير صناعة الدواء	0.712	11.55	0.000	قبول وجود علاقة
معامل الارتباط R	0.79			
معامل التحديد (R2)	0.62			
قيمةF	89.7			
مستوى المعنوية	0.000			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

يتضح من الجدول رقم (10):

1/وجود ارتباط طردى قوى بين كفاية التمويل المصرفى وتطوير صناعة الدواء بمجتمع الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

* بلغت قيمة معامل الارتباط (0.79) وتدل هذه القيمة على وجود علاقة ارتباطيه بين كفاية التمويل المصرفى وتطوير صناعة الدواء بمجتمع الدراسة .

* بلغت قيمة معامل انحدار متغير العلاقة بين كفاية التمويل المصرفى وتطوير صناعة الدواء (0.712) وهذا يعنى أن كفاية التمويل المصرفى تؤثر طرديا" على مستوى تطوير صناعة الدواء بمجتمع الدراسة.

2. كما تشير نتائج التقدير إلى أن متغير كفاية التمويل المصرفى يؤثر في مستوى تطوير صناعة الدواء بنسبة (62)% حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.62) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (38)%.

3. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية التمويل المصرفى وتطوير صناعة الدواء وفقاً لاختبار (t) واختبار (F)

عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) لمعامل الانحدار (11.55) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وقيمة F (89.7) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيم أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية التمويل المصرفى وتطوير صناعة الدواء بالمجتمع موضع الدراسة.

بناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية التمويل المصرفى وتطوير صناعة الدواء فى السودان.

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية معنوية بين توفر الضمانات، وتطوير صناعة الدواء في السودان

ولإثبات هذه الفرضية استخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطى البسيط لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله (توفر الضمانات) و والمتغير التابع ويمثله (تطوير صناعة الدواء). وفيما يلى نتائج التقدير:

جدول رقم (11) : نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين توفر الضمانات وتطوير صناعة الدواء:

الفرضية الثانية	معامل الانحدار (B)	قيمةT	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
العلاقة توفر الضمانات وتطوير صناعة الدواء	0.422	7.84	0.000	قبول وجود علاقة
معامل الارتباط R	0.73			
معامل التحديد (R2)	0.53			
قيمةF	66.42			
مستوى المعنوية	0.000			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2019م.

يتضح من الجدول رقم (11):

1/وجود ارتباط طردى قوى بين توفر الضمانات وتطوير صناعة الدواء بمجتمع الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار(B) وذلك على النحو التالي:

* بلغت قيمة معامل الارتباط (0.73) وتدل هذه القيمة على وجود علاقة ارتباطيه بين توفر الضمانات وتطوير صناعة الدواء بمجتمع الدراسة .

* بلغت قيمة معامل انحدار متغير العلاقة بين توفر الضمانات وتطوير صناعة الدواء (0.422) وهذا يعنى أن اتوفر الضمانات يؤثر طرديا" على مستوى تطوير صناعة الدواء بمجتمع موضع الدراسة.

2. كما تشير نتائج التقدير إلى أن متغير توفر الضمانات يؤثر في مستوى تطوير صناعة الدواء بمجتمع الدراسة بنسبة (53)% حيث بلغت قيمة معامل التحديد (0.53) بينما تؤثر المتغيرات الأخرى بنسبة (47)%.

3. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الضمانات وتطوير صناعة الدواء وفقا" لاختبار (t) واختبار (F) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة (t) لمعامل الانحدار (7.84) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وقيمة F (66.42) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيم أقل من مستوى المعنوية 5%. وعلية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الضمانات وتطوير صناعة الدواء بالمجتمع موضع الدراسة.

بناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثانية بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الضمانات وتطوير صناعة الدواء فى السودان.

المحور الرابع : النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحثان إلى النتائج التالية :

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين كفاية التمويل المصرفي المقدم لمصانع الادوية وبين تطوير صناعة الدواء في السودان.
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين توفير الضمانات وتطوير صناعة الدواء في السودان.

3. التمويل المصرفي المقدم لمصانع الادوية قليل ولا يكفي اعمال التسيير /التشغيل للمصانع.
4. التمويل المصرفي المقدم لمصانع الادوية قليل ولا يحدث التطور المطلوب للمصانع وبالتالي لا يحدث التطور المطلوب للمصانع .
5. تعجز العديد من مصانع الادوية من توفير الضمانات التي تطلبها المصارف مقابل حصولهم على التمويل وبالتالي يحول دون تطور صناعة الدواء.

ثانياً : التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بالآتي:
1. إنشاء مراكز بحثية لتطوير صناعة الدواء مع الاستعانه بالخبرات الاجنبيه لتدريب الكوادر المحلية .
2. مراجعة السياسات التمويلية لبنك السودان بما يتعلق بحجم الضمانات التي تطلبها المصارف من مصانع الادوية عند منح التمويل (ضمانات المصنع او المعدات).
3. مراجعة السياسات التمويلية لبنك السودان بما يتعلق بحجم التمويل المقدم لمصناع الادوية لانه لا يتناسب مع حجم الموارد المتاحة لبنوك التجارية وذلك بإعادة انشاء بنك صناعي متخصص في تقديم التمويل .
4. بناء سياسة التوطين الدواي في السودان دون ان تتقاطع معها سياسات اخري .
5. على الدولة الحد من استيراد الادوية التي يمكن تصنيعها محلياً حتى يعطى الدواء السوداني الفرصة لاثبات كفاءته وجودته أي توفير حماية للمنتج المحلي.
6. استغلال الاعشاب والخامات المحلية لتصنيع المادة الفاعلة التي تدخل في صناعة الدواء محلياً في السودان اي العمل على انشاء مصنع للمواد الخام بدلاً عن استيرادها وبذلك ينخفض سعر الدواء نسبة لتوفر المادة الخام محلياً.
7. ضرورة اندماج المصانع السودانية في شركتين او اكثر وفقاً لاستراتجية تكاملية بين الشركات وذلك تحقق ميزة تراكمية راسمالية بدلاً من من انتاج طرق الصناعة الافقية .

المصادر والمراجع

- إبراهيم، مصطفي إبراهيم أحمد, **أثر القرار الائتماني علي كفاءة الأداء في المصارف التجارية والسودانية** , (الخرطوم، جامعة النيلين , رسالة دكتوراه غير منشورة , 2010م).

- أبو فخر، نادية وآخرون , **الأسواق والمؤسسات المالية** , (القاهرة :جامعة عين شمس , كلية التجارة , 2010م).

- ابو بكر، عبد الحميد محمد، **دور التمويل المصفي في تحقيق التنمية المصرفية**، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدرسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 214م).

- احمد، منى علي محمد، **توطين صناعة الادوية**، (الخرطوم : جامعة الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).

- بابكر، عثمان, **العناصر الأساسية لنظم إدارة المخاطر**, (الخرطوم : معهد الدراسات المصرفية , ورقة قدمت في حلقة العمل حول مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية , أغسطس 2002م).

- البشير، سعيد محمد علي، **مشاكل ومعوقات الصناعة في السودان**، (الخرطوم : جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م).

- جمهورية السودان، قانون المعاملات المدنية , باب 21 , فصل أول , م 727.

- جمهورية السودان، فانون المعاملات المدنية و باب 18 , م 484.

- جمهورية السودان، قانون المعاملات المدنية , باب 21, فصل 21 , م766.

- جمهورية السودان، قانون المعاملات المدنية لسنة , 1984م ,باب 21,م 785.

- حماد، طارق عبد العال,**إدارة المخاطرة** , (الإسكندرية : الدار الجامعية و2003م).

- رحمه، الصديق طلحة محمد، **التمويل الإسلامي التحدي ورؤى المستقبل** , (الخرطوم : معهد الدراسات والبحوث الإئتمانية , رسالة دكتوراه في التخطيط التنموي ,2006م).

- صالح، رشدي, **التمويل المصرفي لمشروعات البنية التحتية** , (القاهرة : اتحاد المصارف, 2006م).

- الصواري، سيد ,**إدارة البنوك** , (القاهرة : مكتبة عين الشمس , 1987م).

- صوان، محمد الحسن, **أساسيات العمل المصرفي** ,(عمان : دار وائل للنشر ,2001م).

- عبد الحميد، عبد المطلب, **الائتمان المصرفي ومخاطرة - منهج متكامل** ، (القاهرة : الشركة العربية للتسويق والتوريد ,2010م).

- عبدالفتاح، عز ، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS** ،(القاهرة , دار النهضة العربية, 1981م).

- عطا المنان، الواثق عطا المنان, **قوانين العمل المصرفي والتجاري في السودان** , (الخرطوم : دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة ,2005م).

- عطوي، جودت عزت، **أساليب البحث العلمي**, (بغداد، د.ن، 2001م).

- العقدي، عبد الحميد محمود, **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي , الواقع والآفاق** , (الخرطوم: مكتبة وهبة , د.ت).

- مكاوي، محمد محمود, **التمويل المصرفي ألتعديدي الإسلامي** , (القاهرة :المكتبة المصرية للنشر والتوزيع,2010م).

- يعقوب، عبد الله يوسف, **اتجاهات التمويل بالجهاز المصرفي السوداني خلال فترة من 1990م- 2006**, (الخرطوم: جامعة ام درمان الاسلامية، رسالة دكتوراه , 2008م).

- يوسف، خضر صديق, **أثر الديون المتعثرة على تنمية الاقتصاد السودان**ي , (الخرطوم: جامعة النيلين كلية الدراسات العليا , رسالة دكتوراه , 2006م).

- يوسف، نهى عبد القادر محمد، **اسعار دواء شركات القطاع الخاص في ظل التحرير الاقتصادي**، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).